



## خطاب

المملكة العربية السعودية

يلقيه

معالي الدكتور نزار بن عبيد مدني

مساعد وزير الخارجية

أمام الدورة الخامسة و الخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٦ جمادى الثانية ١٤٢١

١٤ سبتمبر ٢٠٠٠ م

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء  
والمرسلين .

السيد الرئيس ،

يسعدني في مستهل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم  
المتحدة أن أتقدم لمعاليتكم بخالص التهئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة.  
إن انتخابكم لتبوء هذا المنصب المرموق يعكس احترام المجتمع الدولي  
لشخصكم ، كما أنه يعبر عن تقدير الدول الأعضاء في منظمنا للدور  
الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم فنلندا على الساحة الدولية.

وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستسهم في دفع جهودنا  
جميعا نحو تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها ونسعى لبلوغها في ظل  
الظروف الدولية الدقيقة التي نجتازها .

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد/ ثيو بن غور  
يراب ، وزير الشؤون الخارجية في ناميبيا ، رئيس الجمعية العامة في  
الدورة المنصرمة والذي أدار أعمالها بكل الحنكة والدراية المعروفة عنه  
وعلى النحو الذي يستحق منا كل الثناء والامتنان .

كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة  
السيد/ كوفي عنان ، على جهوده المتواصلة ومسايعه الدعوية لإحلال  
السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا المعاصر وعلى ما  
أظهره ويظهره من مهارة ومقدرة في قيادة منظمنا ، مستندا في ذلك على  
تجربته الكبيرة والتميزة في المجال الدولي . وأنوه على نحو خاص ، بما  
بذله معاليه من جهود مخلصه ومكثفة في الإعداد والتحضير للقمة الألفية ،

الأمر الذي أسهم في الوصول إلى نتائج مثمرة سيكون لها - بإذن الله - مردود جيد على دولنا وشعوبنا وهي تستقبل قرنا جديدا مليئا بالتحديات والفرص .

وأود في هذه المناسبة أن أرحب باتضمام جمهورية توفالو إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة ... راجيا أن يعزز انضمامها من فعالية المنظمة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها .

السيد الرئيس ،

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام مباشرة بعد التتام القمة الألفية التي تعتبر حدثا تاريخيا فريدا، حيث التقى زعماء وقادة دول العالم في تظاهرة جليلة ، تأكدت من خلالها مظاهر وحدة الكيان البشري والسعي المشترك للإنسان نحو العيش في سلام وأمان ورخاء .

وقد مثلت هذه القمة فرصة ثمينة للتأمل وبحث كل ما من شأنه أن يقود إلى حياة بشرية أفضل . حيث تعهد قادة العالم في البيان الصادر عن القمة ببذل أقصى الجهود لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح والقضاء على الفقر والأمراض . وأكدوا على المساواة بين جميع الدول في السيادة ، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ... وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

كما وفرت القمة فرصة ثمينة لتقويم مسار هذه المنظمة العتيقة على امتداد تاريخها المليء بالفرص والتحديات على النحو الذي يمكنها من تحقيق المقاصد والمبادئ المتوخاة من إنشائها .

وفي هذا السياق ، وضع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس وفدنا للقمة الألفية في خطابه أمام القمة ، تقويماً شاملاً وصریحاً لمسيرة الأمم المتحدة تناول فيه التحديات والمشكلات التي تعترض مسيرة الأمم المتحدة والتي حالت دون بلوغ أهدافها ومراميها على النحو الذي يتطلع إليه المجتمع الإنساني . وقدم سموه جملة من الأفكار والنصيرات تشكل إسهاماً ثرياً للجهود المبذولة من أجل تعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة . حيث أشار سموه إلى أهمية الربط بين تحديث آليات المنظمة وطبيعة القضايا التي تتصدى لها ، بالشكل الذي يراعي تأثيرات هذه الإصلاحات على فعالية وأداء أجهزة الأمم المتحدة بما يمكن المنظمة من القيام بدورها المطلوب ، وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر .

السيد الرئيس ،

إن من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد ، ما يعرف بظاهرة العولمة التي أضحت تشغل حيزاً واسعاً في الفكر السياسي الراهن للدول ، باعتبارها إطاراً متطوراً للعلاقات الدولية . وإننا ننظر إلى العولمة على أنها ظاهرة ينبغي أن تعكس التقارب الطبيعي بين الأمم ، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتنمية الشاملة ، والمساواة بين البلدان ، وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم قضايا الأمن والسلام والاستقرار في العالم .

ولكننا ، وأقتبس هنا من خطاب صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أمام القمة الألفية ، التمنى على الأمم المتحدة أن تساندنا في الوقوف ضد العولمة التي تؤدي إلى هيمنة القوي على الضعيف وزيادة أسباب قهر الشعوب واستغلالها وتكريس الظلم واللامساواة في العلاقات الدولية ، وإننا نحذر على نحو خاص ، من مغبة انقلاط زمام العولمة ، واستخدامها مظلة

لانتهاك سيادة الدول ، واعتماد التدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع وحجج شتى ، وعلى وجه الخصوص من زاوية قضية حقوق الإنسان ... " ،  
إنتهى الاقتباس .

السيد الرئيس ،

يأتي طرح فكرة الحوار الحضاري الذي دعت إليه الأمم المتحدة واعتبرت العام القادم ٢٠٠١م عاما للحوار بين الحضارات في وقت مناسب ليكون ردا حضاريا للطروحات والتصورات التي تتحدث عن التصادم وعدم إمكانية التعايش بين الحضارات . فالحوار بين الحضارات يشكل في واقع الأمر مدخلا بناءا لتحقيق العولمة بمفهومها الإيجابي وشقها الإنساني الذي تصبو إليه كافة الشعوب والأمم ، وسوف يساهم الحوار بين الحضارات في تكريس قيم ومبادئ التقاهم والتعاون ، وتعميق معرفة ثقافة وحضارة الآخرين ، وبالتالي تعزيز احترام المعتقدات الدينية ، والموروثات الحضارية لمختلف الشعوب بما يرسخ مبادئ التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام والتسامح .

السيد الرئيس ،

إن الابتعاد عن القيم ومبادئ العدالة والمساواة وعدم الالتزام بقواعد الشرعية الدولية في حل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية ، أدى إلى تفشي الحروب والصراعات المسلحة في مناطق كثيرة من العالم ، نجم عنها مآسي إنسانية مريرة ومؤلمة تؤرق ضمير مجتمعنا الإنساني .

ففي منطقتنا لا تزال إسرائيل تتخذ مواقف متعنتة ولا تستجيب لمتطلبات السلام ، وقد اتضح ذلك جليا أثناء محادثات كامب ديفيد الأخيرة ، حيث أصر الجانب الإسرائيلي على التمسك بمواقف تتنافى مع مبادئ عملية

السلام المقررة في مدريد ، وما تضمنته قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بوضعية القدس الشريف . وقد تضمن البيان الصادر عن لجنة القدس التي انعقدت مؤخرا في مدينة أغادير ، وقرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته ( ١١٤ ) ما يؤكد على ثوابت الموقف العربي والإسلامي من قضية القدس الشريف ، واستحالة أن يكون هناك سلام دائم وشامل دون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية يحفظ للعرب والمسلمين حقوقهم وفق قرارات الشرعية الدولية ويحترم السيادة الفلسطينية المطلقة على القدس الشريف .

إن إسرائيل ترتكب خطأ كبيرا إذا ما اعتقدت أن عملية السلام يمكن أن تسير قدما مع تجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ( ٢٤٢ ) ، كما أن السلام الشامل لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران يونيه عام ١٩٦٧م .

ولا نزال نتألم لما يعانيه الشعب العراقي الشقيق بسبب استمرار حكومته في رفض التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية بما يسمح برفع العقوبات .

وتأكيدا على انشغال المملكة العربية السعودية بمعاناة الشعب العراقي تقدمت بمبادرة تتضمن السماح للعراق باستيراد كل ما يحتاجه من مواد وبضائع ، وجعل الحظر استثناءا ومحصورا في عدم تمكين العراق من استيراد أسلحة يهدد بها جيرانه . وكان من شأن قبول هذه المبادرة توفير كل ما يحتاجه الشعب العراقي من مواد وبالتالي رفع المعاناة عنه ، غير أن

حكومة العراق قابلت هذه المبادرة بالرفض السريع ، مما أطال معاناة الشعب العراقي . وإنما نأمل مجددا أن تسرع حكومة العراق في التجاوب مع قرار مجلس الأمن رقم (١٢٨٤) ولجنة الرصد والتحقق والتفتيش " انموفيك " التي أنشأت بموجبه واللجان الدولية الأخرى المعنية بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وإعادة الممتلكات الكويتية . كما نؤكد مجددا على ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه .

وإننا نتطلع كذلك إلى إزالة أسباب التوتر في منطقة الخليج ، لذلك يحدونا الأمل في تجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مساعي اللجنة الثلاثية المكلفة بتهينة الأجواء من أجل وضع آلية يتم بموجبها التفاوض بينها ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل أخوي مرض لمسألة الجزر .

وفي الصومال رحبت حكومة بلادي بما أسفر عنه مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة عرته بجيبوتي ، ومنها انتخاب الرئيس عبد القاسم صلات حسن . وإنما نأمل في انضمام بقية الفصائل الصومالية في جهود المصالحة تعزيزا للوفاق الوطني بما يحقق وحدة الصومال واستقراره .

ولا يزال الصراع محتدما في أفغانستان ، مانعا هذا البلد وشعبه من قطف ثمار تحريره من الاحتلال الأجنبي .

ويستمر النزاع بين باكستان والهند حول جامو وكشمير ، بما يشكل مصدر توتر بين البلدين الجارين في المنطقة ، مما يدعونا إلى مطالبة الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلاف عن طريق

المفاوضات ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير حقه في تقرير المصير .

إن استمرار هذه الصراعات والنزاعات المسلحة التي ذهب ضحيتها ملايين البشر ، واستنزفت قدرا هائلا من الثروات ، وتسببت في خراب وأضرار بالغة على البيئة ، يتطلب من المجتمع الدولي بذل أقصى ما يمكن لإيقافها وإيجاد الحلول السلمية لها . وإننا نتطلع في هذا السياق ، إلى الأمم المتحدة لبذل جهود أكثر للتأكيد على دورها كصانعة للسلام وليس فقط كحافضة له ، حيث ثبت أن العمل على منع وقوع النزاع أكثر جدوى وأقل تكلفة من صرف الجهود لحفظ السلام .

وفي هذا السياق ، والتزاما بمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية ، شهدت منطقتنا حدثين هامين يشكلان علامات مضيئة في علاقات الدول . فقد وقعت المملكة العربية السعودية وشقيقتها جمهورية اليمن معاهدة جدة للحدود الدولية النهائية الدائمة في شهر يونيه الماضي ٢٠٠٠م ، منهيبة بذلك نزاعا حدوديا استمر أكثر من ستين عاما .

كما أبرمت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع شقيقتها دولة الكويت بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما .

السيد الرئيس ،

إن مسألة نزع السلاح تشكل أهمية بالغة لبلادي ، لذا فإننا ندعو إلى بذل جهود أكبر في مجال نزع السلاح ، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل التي يشكل وجودها خطرا كبيرا على الأمن والسلام الدوليين . ونأمل أن توفي البلدان الحائزة لأسلحة نووية ما تعهدت به خلال المؤتمر الاستعراضي

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠م من إنجاز عملية القضاء التام على ترساناتها النووية .

وفي هذا الإطار فإن المملكة العربية السعودية ، تشعر بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية . وإن امتناع إسرائيل عن الامتثال للإرادة الدولية بالانضمام لهذه المعاهدة قد أجهض جميع الجهود لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل . فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذه المنطقة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة مما يخل بميزان الأمن ويهدد السلام في المنطقة .

ويجدر التأكيد هنا على ضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وجعلها ذات صبغة عالمية بشكل إلزامي .

السيد الرئيس ،

لقد أصبح التعاون في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ضرورة لا يمكن التهاون فيها أو تجنبها . إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، تحتم عليها جميعا تحديد سياسات يمكن أن تخفف من آثار هذه المشكلات التي تؤدي في الغالب إلى ازدياد التوتر بين الشعوب وداخلها . وإننا نؤمن بأنه على الدول الأكثر تقدما أن تقوم بواجبها في المساعدة على التغلب على الفقر ونقص الغذاء والجفاف والمجاعات .

إنه من غير المعقول استخدام مفهوم العولمة كوسيلة لمجرد تحرير الأسواق من القيود بدون صياغة أطر عمل ، تؤكد على ضرورة مراعاة الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول النامية ومساعدتها في الانتقال إلى

مرحلة تستطيع فيها المشاركة في التطور . ولذلك فإنه من الضروري قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدة إلى تلك الدول بعيدا عن السياسات الانتقائية في نقل التكنولوجيا ، وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تكون العولمة طريقا ثنائي الاتجاه ، بحيث تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها وتلغي كافة القيود التجارية والغير تجارية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

السيد الرئيس ،

إننا نتطلع إلى التزام الموضوعية عند تناول قضايا البيئة ، وفي ظل دراسات جادة وواعية تركز على الحقائق العلمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية . وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامح القرن الحادي والعشرين ، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس ،

وفي الختام ، لا بد من الإشارة إلى أننا نعيش إرهابات مرحلة جديدة تفرض علينا جميعا السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون والتعاقد ، ليس فقط من أجل مواجهة التحديات السياسية والعسكرية ، بل والتصدي لألوان جديدة من التحديات أفرزتها طبيعة الحياة المعاصرة بما فيها من مشكلات وتعقيدات لا يمكن حلها أو إدارتها إلا من خلال جهود جماعية ومنظمة . وإن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا الراهنة وتهينة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها ، يجعلنا أكثر إصرارا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء .

متمنيا أن ندلف إلى الألفية الجديدة بعزيمة أكبر وإرادة أقوى في السعي  
المشترك لإقامة عالم آمن تنتصر فيه القيم ، وتسود فيه العدالة والمساواة  
والسلام . قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم :  
( وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) .  
صدق الله العظيم .

شكرا سيدي الرئيس . والسلام عليكم ورحمة الله . ،،